

التنمية المحلية بالمغرب : من الجهوية الادارية إلى الجهوية السياسية

د. طارق ااتلاتي

أستاذ جامعي / جامعة الحسن الثاني / الرباط / المملكة المغربية

مقدمة :

اعترف الفكر السياسي القديم بالسلطة المحلية شأنه شأن الفكر الديني القديم، الذي أخذ بفكرة السلطة الدينية المحلية التابعة للسلطة الدينية المركزية، ففي الحضارة المصرية القديمة مثلا والحضارة الإغريقية سمحت مجالس الآلهة بوجود آلهة محلية تمارس سلطات روحية في إطار التعاليم التي يقررها مجلس الآلهة صاحب الولاية الدينية على سائر أنحاء الدولة. (1)

والدولة في شكلها الحديث اعترفت بالسلطات المحلية في إطار الدولة ممثلة في حكام محليين أو مجالس محلية معينة أو منتخبة تمارس صلاحيات محددة في تسير شؤون المجتمعات المحلية، ثم تطور نظام الإدارة المحلية وظهرت آثاره في التنظيمات الإدارية لمعظم الدول بقدر متفاوت بين دولة وأخرى حسب درجة تطورها الحضاري وتشبعها بالأفكار الديمقراطية، ولنضج سكانها وارتفاع مستواهم الثقافي وكذا حماسهم للمساهمة في الشؤون المحلية.

هذا التطور هو محكوم بتوسع مهام الحكومة المعاصرة وازدياد مهام المواطن بالمساهمة والرغبة في المشاركة قصد التأثير في اتخاذ القرار والمراقبة للسياسة العامة التي ترسمها الحكومات وتشرف على تنفيذها.

ولعل التطور الذي حصل في وظائف الدولة، أفرز مشكلة توزيع مهام الحكومة المتزايدة، ويزداد هذا المشكل كلما كانت الرقعة الجغرافية أكثر اتساعا، وضرورة إيجاد حل لهذه المعضلة كان وراء ظهور نظام الإدارة المحلية كوسيلة فعالة ناجعة لإدارة الشؤون المحلية بما يضمن حيز أداء المرافق المحلية من خلال مشاركة حقيقية وواسعة للمواطنين في إدارة شؤونهم وما يترتب عن ذلك من مزايا سياسية واقتصادية واجتماعية فالإدارة المحلية بهذا المعنى تكون الدواء الشافي لكل الأمراض التي تعانيها الدولة في تنفيذ سياستها العامة والوسيلة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدولة وخاصة النامية.

ومن هذا المنطلق، فإن معالجة مسألة الديمقراطية المحلية والتنمية تكتسب أهمية وحيوية خاصة بالنظر إلى أهمية القضايا التي تطرحها وأبعادها الجهوية والوطنية والدولية؛ فالمجال المحلي بكل تأكيد أضحى المجال الأمثل لطرح القضايا الجوهرية للتنمية، فالوحدات المجالية تجسد التنوع والاختلاف داخل الوحدة الوطنية وتشكل روافد متجددة لوحدة التراب الوطني.

وبالنظر إلى المغرب، الذي يتمتع بمعطيات جغرافية (من خلال موقعه الاستراتيجي، في أقصى شمال غرب إفريقيا)؛ توفره على شريط ساحلي طوله ٣٤٤٦ كلم؛ مساحته ٧١٠٨٥٠ كلم^٢)، وكذا مؤهلات بشرية (عدد السكان يصل إلى ٣٠ مليون نسمة؛ ٦١% سكان نشيطون)، فإن بناءه الديمقراطي مر بمسلسل قديم تشكلت معالمه الواضحة مع بناء صرح الدولة المغربية بكل أبعادها في كيان حضاري غني في مشاربه وموحد في توجهاته، يستمد قوته ومناعته التي تضمن استمرارية من تشبته بمبادئ الديمقراطية المحلية وبقيم الوحدة الوطنية.

ومحاولة تفكيك مفاهيم المركزية واللامركزية بالمغرب، تحيلنا بداية على مراحل تطور التنظيم الترابي المغربي، من مرحلة الديمقراطية المحلية وفق الأعراف و التقاليد، مروراً بعهد التحديث مع سلطات الحماية، وكذا الإصلاح المتعثر في فترة الاستقلال، وصولاً إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي أو العهد الجديد.

أولاً: المركزية واللامركزية بالمغرب

١- مرحلة ما قبل الحماية (١٩١٢):

بالنظر إلى هذه المرحلة، فإن مفهوم "الجماعة"، مفهوم "القبيلة" ومفهوم "المخزن" ومفهوم "السيبة"، تعتبر من بين أبرز المفاهيم المفتاحية الأساسية لتحليل وفهم طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي في المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، فلقد كانت هذه الأطر والهيكل الاجتماعي التنظيمية، أطراً فاعلة، منتجة ومندمجة في محيطها السوسيو ثقافي العام، متفاعلة ومتكاملة - ضمن شروط وحدود معينة- مع غيرها من المؤسسات والمكونات الاجتماعية المركزية الأخرى مثل: الزاوية، المسجد... إلخ.

فكانت الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع المحلي، فهي أسرة ممتدة تتكون من أبوين وأبناء متزوجين وذريتهم، يعيشون مجتمعين في مسكن واحد ومتعاونين في الإنتاج؛ ولكل أفراد الأسرة الحق في الترشيح للعضوية بمجلس "الجماعة" على مستوى القبيلة شريطة أن تتوفر فيهم صفة الانتساب إلى القبيلة مع أسبقية للمتقدمين في السن ويحظون بالحنكة والحكمة والإمام بأحكام الشريعة؛ وعليه ينتخب ٦ أعضاء لمجلس الجماعة، ويتخذون القرارات التي تكون ملزمة.

إن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والمجالي عند القبائل المغربية قبل الاحتلال الفرنسي، كان مؤسسا على تصور عقلائي وقواعد منهجية تهدف، كما عبر عن ذلك ألبير عياش، إلى: "تحقيق التوازن بين الموارد، وسائل الإنتاج والبنية الاجتماعية".

إن اختيار التدبير الجماعي للشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنظيم المجال المحلي عند القبائل المغربية في هذه المرحلة كان اختياراً إرادياً من طرف مجتمع القبيلة وهو مجتمع متماسك

ومتلائم يدبر شؤونه وفق قواعد ديموقراطية أولية منبثقة من الظروف العامة التي يعيشها وتجسدت هذه الديمقراطية في أسلوب التشاور والتراضي في تدبير الشأن العام المحلي. (٢)

والخلاصة أن هذه المرحلة تميزت باستقلال ذاتي للمناطق في تدبير الشؤون مع الارتباط "بالمخزن" أو السلطة المركزية فقط من زاوية المشروعية الدينية في إطار مبايعة السلطان كساهر على حماية الدين.

II- مرحلة الحماية (١٩١٢-١٩٥٥)

عمل التدخل الاستعماري على تحطيم العديد مما كان يتوفر عليه المجتمع من هياكل اجتماعية وسياسية (تقليدية)، فارضا نماذج وبدائل غريبة ومحتفظا بما يخدم مصالحه ويتواءم مع غاياته وأهدافه الضمنية والمعلنة مبررا ذلك بالدور التاريخي والحضاري والإنساني المزعوم والمتمثل في رسالته التحضيرية والتحديثية الهادفة إلى التنمية الشاملة لمجتمع متخلف.

تميزت هذه المرحلة بتقسيم المغرب إلى جهات عسكرية وأخرى مدنية، تشمل دوائر وملحقات تضم القرى والمدن؛ وفي هذا السياق، قال المارشال ليوطي: "إن إنشاء الجهات هو وحده الذي سيمكن في بلاد واسعة من العمل الفوري والفعال".

هكذا عينت سلطات الحماية مراقبا مدنيا على رأس كل دائرة مدنية وضابطا للشؤون الأهلية في كل دائرة عسكرية وكل منهما يقوم بمهمة المراقبة السياسية والإدارية للشؤون المحلية، ويعمل بمساعدة القائد الذي يعين على مستوى القبائل. كما عمدت إلى إشراك النخب والمؤسسات والأعراف المحلية في مراقبة القبائل.

وخلاصة هذه المرحلة، أن الهدف الأساسي من الإسراع إلى خلق "الجهة" هو خدمة الأغراض العسكرية والتوسعية وكذا تفعيل سياسة التهدة والقضاء على المقاومة تمهيدا للاستغلال الفعال للخيرات، كما أن الإقرار بوجود جماعات ريفية محلية في هذا العهد وإن عمل على إنجاز مشاريع معينة لصالح السكان المحليين، فقد خلق من أجل تأطير ومراقبة الأهالي.

وبمقتضى هذا التنظيم السياسي والإداري الجديد، فقدت القبائل التحكم في مجالها الجغرافي لتصبح خاضعة لتنظيم مجالي، اجتماعي، إداري واقتصادي موجه من طرف سلطات الحماية.

III- فترة الاستقلال (منذ ١٩٥٦)

تمثل هذه الفترة تحولا حاسما، من خلال وضع نظام الجماعات المحلية ابتداء من سنة ١٩٦٠؛ لقد قامت الجماعة كوحدة ترابية، بشرية وسياسية، على أساس جغرافي بديل للأسس السلالية التي طبعت نظام التدبير الترابي، وقد جاء الميثاق الجماعي لسنة ١٩٧١ ليوسع من دائرة اختصاصات الجماعات. كما أن خلق الجهة وتحويلها صفة جماعة محلية سنة ١٩٧٧، أضاف نظريا مستوى جديد، لتبلور الهوية الترابية.

وهكذا، فإن بدايات الإطار المؤسساتي جاءت مقيدة للامركزية عندما أكدت على تدخل السلطة المركزية والمحلية في العمل الجماعي منذ إصدار ظهير ١٢ شتنبر ١٩٦٣ المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم الإدارية، إلى حين صدور الميثاق الجماعي سنة ١٩٧٦ الذي وسع اختصاصات المجلس الجماعي على صعيد تدبير شؤون وقضايا الجماعة المحلية.

ونظرا للاحتقان السياسي الذي عرفته هذه الفترة والذي وصل إلى درجة التصادم العنيف والدموي بين المؤسسة الملكية وبعض الأحزاب فإن المشهد السياسي أثر سلبا على فعالية التنظيم الترابي في تحقيق ديموقراطية وتنمية محليتين، حيث ظلت الوصاية الإدارية على الجماعات المحلية مشددة مما جعلها معرقة أكثر مما هي محفزة على المبادرات والابتكارات الإيجابية من قبل المجالس المحلية.

وقد أعيد النظر في التقسيم الترابي للجماعات المحلية بمقتضى مرسوم وزارة الداخلية الصادر في ١٧ غشت ١٩٩٢، الذي أقر بالزيادة في عدد الجماعات المحلية القروية والحضرية استنادا إلى عدد السكان وهكذا انتقل مجموع الجماعات إلى ١٥٤٧ والعمالات ٤٤ والأقاليم ٢٤ والجهات ١٦.

وخلاصة هذه المرحلة أنها تميزت بتحطيم اللامركزية القبلية القديمة بصفة نهائية، وبرزت مشاركة الجماعة المحلية كإطار مؤسسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقرارات السياسية وفي (ترسيخ قيم الديمقراطية المحلية وثقافة التغيير) التي ظلت محدودة وذلك بسبب عدة عوامل:

✓ الاحتقان السياسي

✓ الانتشار الواسع للامية والفقر

✓ تقسيم إداري وتقطيع ترابي يهدفان إلى تقوية شبكة التأطير الإداري والسياسي.

وعليه اقتصر عمل الجماعات على مباشرة العمل الإداري اليومي بطرق تقليدية مرتجلة، لتظل الدولة المتدخل الرئيسي في تنمية وتهيئته المجالات، وهو ما جعل التنظيم الترابي قانونيا وهيكليا يبدو قويا ولكنه هش على مستوى الواقع.

IV- مرحلة العهد الجديد، أو الانتقال الديمقراطي (١٩٩٧ إلى الآن)

إن الدولة الحديثة التي قامت في مجتمعنا والتي طرحت نفسها كبديل "وطني" وتاريخي وسياسي للاستعمار، أبانت خلال عقود من الاستقلال الشكلي عن العجز فيما يتعلق بتدبير تمايزات واختلافات ومشكلات الوضع الهجين الذي ظلت تعيشه.

وظلت الدولة حبيسة صراعات وتطاحنات سياسية، إلى أن بدأت مع مطلع التسعينات تظهر بوادر الانفراج السياسي من خلال الإفراج، عن العديد من معتقلي الرأي وصولا إلى التوافق التاريخي الذي حصل بين المؤسسة الملكية والأحزاب، وهو ما شكل انتقالا ديموقراطيا نوعيا، تجسد في أرض الواقع

من خلال حكم المعارضة السابقة من خلال ما عرف بحكومة التناوب، وكذا تحقيق عدالة انتقالية تمثلت في طي ما يعرف بملف سنوات الرصاص أو القهر.

ومما زاد هذا الانفراج دعامة، تقلد الملك محمد السادس للعرش سنة ١٩٩٩، وبذلك كان الإصلاح السياسي مدخلا لمختلف الإصلاحات التي أقدم عليها المغرب، فكان لهذا الانتقال الديمقراطي آثارا انعكست إيجابا على الجانب الاقتصادي، حيث برزت سياسة الأوراش الكبرى والارتفاع الهائل للاستثمارات الأجنبية (نتيجة ثقة المستثمرين في الوضع السائد)؛ أيضا على المستوى الاجتماعي ظهرت إصلاحات جمة من خلال صدور قوانين، كقانون الجنسية، مدونة الأسرة ومدونة الشغل.

على المستوى الإداري، فإن الهوية المغربية الحقيقية قد انطلقت فعليا مع الدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي وخاصة بعد المصادقة على دستور ١٩٩٦ وقانون ١٩٩٧، كل ذلك في نطاق الإدارة المعلنة عن توجه نحو حكمة جيدة للشأن العام وتجاوبا مع مطالبة الأحزاب السياسية الديمقراطية بنظام جهوي حقيقي مبني على انتخاب الممثلين المحليين والجهويين للمواطنين بالانتزاع الديمقراطي، يسهم في إبراز نخب محلية وجهوية تساهم في تسيير الشأن العام لصالح المواطنين، وتطعم النخب الوطنية بالأطر الكفأة من أجل تفعيل المشروع المجتمعي المأمول.

وحيث أن الجهة تبقى الفضاء الملائم لتشخيص حاجيات المواطنين وتحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع والسهر على تقويمها، فإن من نتائج وخلصات هذه المرحلة، أنها ستعرف لأول مرة انتخابات تشريعية وجماعية حرة ونزيهة ولأول مرة ستبرز فكرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار جهوية سياسية موسعة.

ثانيا: الجهوية السياسية تكريس للديموقراطية على المستوى اللامركزي

إن سياسة اللامركزية والجهوية أصبحت إحدى أهم الأسس التي تتميز بها الأنظمة المعاصرة، بل صارت وسيلة للحفاظ على وحدة الدولة العصرية من خلال اعترافها بذاتية المجتمعات المحلية التي قد تكون أقليات سياسية اجتماعية أو عرقية في إطار من التضامن والانسجام الوطنيين.

فأي مشروع جهوي سليم، يستلزم التخلي على مفهوم الوصاية ليكون ممثل الدولة بالجهة حلقة تنسيق بين الجهة والمركز وليس وسيلة لإعادة سن التمركز على صعيد الجهة.

وحيث أن المغرب قد قفز قفزة نوعية في المجال السياسي، فإن النظرة إلى الأمور والأشياء جعلت حل الأزمات والنزاعات تعتمد مقاربات جديدة لم تكن لتتجسد سابقا في أرض الواقع لأن تقوية الجهوية المركزية في السابق كانت بغرض إقرار وحدة البلاد واستقرارها.

وحيث أن نجاح الجهة يرتبط ارتباطا قويا بإرادة الدولة الحقيقية، لجعلها أداة فاعلة ومسؤولة في تنفيذ

المشروع المجتمعي، ومواكبة للتطورات الدولية اختارت الدولة المغربية التخلي على مركزية القرار ومركزية التنفيذ لفائدة اللامركزية الحقيقية من خلال توسيع الجهوية بنقلها من جهوية إدارية إلى جهوية سياسية، كأقصى درجة للامركزية في إطار الدولة الموحدة.

وهكذا تقلص عدد الجهات الحالية سيتمكن الجهات الجديدة من إيواء عدد أكبر من السكان، وتغطية مساحات ترابية مهمة. كما اقترح المشروع بدائل اختيارية جزئية، لا تمس بهيكل التقطيع الجديد، تخص إقليمي فكيك وميدلت، إذ يوصي المشروع بتعديل التقطيع، كي يتأتى فصل مقاطعة بني كيل . بوعرفة فكيك، لإحاقها بالجهة الشرقية، على أن يلحق الجانب الشرقي بمجال تافيلالت لبداهة انتماؤه إليه، في حين، سيزم إقليم ميدلت الجديد كيانات مختلفة متميزة.

ويميز التصميم الرئيسي للتقطيع المقترح بين صنفين كبيرين من الجهات الجديدة الواضحة الحدود، يهمن جهات محددة، اعتمادا على أقطاب كبرى، أو على قطبين حضريين مزدوجين، يمتد إشعاعها إلى مجالات من التنمية الاقتصادية، وجهات غير مستقطبة، تغطي جبال الأطلس، والسهوب، والصحارى، التي تتخللها الواحات بكثافة سكانية متباينة، والتي تستلزم دعما قويا من حيث التضامن الوطني.

إن التطور الإيجابي للوعي السياسي المغربي، أفرز فناعة تتمثل في أن إدارة شؤون الدولة مركزيا أصبح مستحيلا، وأن اللامركزية كشعار سياسي قد أصبح أمرا مستحيلا، إذ أن الحاجات المتولدة يوما بعد يوم بالإضافة إلى المتطلبات الحالية، تدعو إلى تبني سياسة جهوية تستطيع أن تكون عاملا للتنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جهوية كأساس لتدعيم التنمية في مختلف المشاريع التنموية، جهوية تمكن المواطنين من تدبير وتنظيم شؤونهم المحلية والجهوية في إطار استقلال ذاتي إداري وتديري، كما تبدو عملية تدبير الانتقال الديمقراطي وترسيخه في كل أنحاء المغرب بما فيها الأقاليم الصحراوية في إطار العبئ الثقيل للممارسات السياسية التي كانت سائدة في العلاقة بين أجهزة الدولة والمجتمع الصحراوي، والتي كانت تتحكم فيها أولوية الحفاظ على الوحدة بكل الوسائل.

من المؤكد أن خيار الجهوية السياسية وليس الجهوية الإدارية المعمول بها حاليا، والتي تحكمت في هندستها اعتبارات أمنية من شأنها أن تعرف تغييرا؛ فالجهوية الدستورية التي يعتمد عليها كآلية في مواجهة مطلب الانفصال، تشكل الإطار المؤسسي الكفيل بإعادة رسم الحدود بين المؤسسات؛ ومن هنا فالمنطقة الصحراوية ستعرف تمثيلية جديدة غير تلك التي كانت تنتج في إطار سياسة النخب الإدارية المحلية إن الحاجة للامركزية الجهة، ملحة من أجل دعم النظام الديمقراطي والحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة. ومن تم فنوع الجهوية لا يمكن أن يأتي اعتباريا، بل لابد من مراعاة مجموعة

من الخصوصيات تجمع بين الأصالة والحداثة (٣).

مع دعم لآليات عمل الجهة وتحديثها والعمل على تطويرها حتى تتكسر اللامركزية فطرح المغرب لمشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار القفزة الديمقراطية الواضحة، وذلك في إطار اللامركزية الجهوية والوحدة الوطنية هو اختيار مفاده أن المغرب مستعد للتفاوض في كل شيء ما عدا الطابع البريدي، العملة والعلم المغربي، بمعنى أن هذا الطرح جاء مستوف لسياسة جهوية عصرية ليس لها حدود ما عدا تلك التي تمس بالسيادة التي يرمز إليها الطابع البريدي، الدرهم المغربي وعلم البلاد، وكل ذلك يهدف إلى أمرين:

١. طرح فكرة الاندماج والتخلص من مخلفات الحرب الباردة، دون المساس بالسيادة الوطنية؛
٢. فتح مجال للعيش في استقرار، في إطار حكم ذاتي تحت السيادة المغربية، سواء بالنسبة للأقاليم الصحراوية أو باقي المناطق.

ثالثا: الحكامة المحلية والتنمية في إطار الوحدة الوطنية

إن تقديم المغرب لمبادرة بشأن الحكم الذاتي، في إطار الانتقال إلى جهوية سياسية، يؤكد التزامه وتشبته بإيجاد حل سياسي لنزاع الصحراء؛ والمبادرة إن كانت تنص على إقامة نظام ديمقراطي بجهة الصحراء، يتولى أبنائها تدبير شؤونهم بأنفسهم وذلك عن طريق المؤسسات التي تنص المبادرة على إحداثها؛ فإن تطبيق نموذج الدولة الجهوية كخيار للديموقراطية والتنمية المحليتين يبقى رهين بالتأسيس لحكامة التدبير والتخطيط سواء على المستوى الإداري والمالي وذلك من خلال إعادة النظر في وظيفة المؤسسات المحلية وأساس تشكيل المؤسسات الوطنية التي ينبغي أن تصبح ذات أساس ترابي جهوي، إضافة إلى ضرورة رسم حدود للاختصاص بين المستويين، وطبيعة التنازلات وغيرها من الأمور، كلها عوامل تمثل شروط الحكامة الجيدة الكفيلة بتحقيق تنمية فعلية تتيح للناس في عين المكان الاستفادة من توزيع عادل للخيرات المادية والرمزية وبلوغ درجة متقدمة من النمو تضمن للناس الأمن والاستقرار والرفاهية والكرامة بدل الإقصاء والتهميش واليأس والمعاناة.

إن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية في إطار الحكامة المحلية الجيدة، تعني التغيير في عقر دار المواطن، أي كانت المناطق الجغرافية التي ينتمي إليها، بإلغاء لكل أنواع التفضيلات؛ كما تعني التغيير الذي هو فعل من ذات الكائن البشري الذي يشكل عمادا أساسيا مشاركا وفاعلا في كل عمليات التحول الاجتماعي.

فلكي تقود الديمقراطية المحلية في علاقتها بالتنمية، إلى النتائج المأمولة يجب أن تقوم كمشروع

لاختيارات استراتيجية آنية ومستقبلية واضحة لهياكل منتخبة تعبر عن إرادة ورغبات ومطامح السكان؛ وليس أن تقوم على قرارات إدارية ومقاربات قانونية وسياسية.

أيضا يجب أن تقوم على عدم إقصاء المجتمع المحلي وأبناء المنطقة من المساهمة في تحديد أولوياتهم وحاجياتهم وفق الشروط والإمكانات المتاحة في عين المكان.

كما ينبغي التعامل مع الديمقراطية والتنمية ليس كسلعة مستوردة أو منتج قابل للاستهلاك في مدة محددة بل يجب أن تكون شاملة ومتكاملة منسجمة ودائمة بغرض تأصيلها في الأنسجة المحلية، من جانب آخر في إطار تحقيق التنمية البشرية والرقى بها يجب عدم إهمال الموارد البشرية وتأهيل الرأسمال البشري، على الصعيد المحلي وإشراكه في التفكير في همومه في سبيل خلق كوادر قادرة على التسيير والتدبير المحليين بصفة رسمية أو غير رسمية.

ولإبراز الحكامة الجيدة المبنية على الديمقراطية والتنمية بشكل جلي، يجب عدم القطع مع القيم المحلية والتراث الثقافي والحضاري للسكان وخصوصياتهم.

لقد أصبحت الجهة تلعب دورا كبيرا في تسيير الشؤون الجهوية وفي التمثيل الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع الجهوي، وذلك عبر مساهمة مواطني الجهة في الاختيار الديمقراطي الحر لممثليهم داخل أجهزة الجهة وكذلك من خلال المكانة التي أصبحت تحتلها داخل التنظيم السياسي والإداري للدولة خاصة في الدول التي تتبنى جهوية سياسية، وإذا كانت بعض الدول الغربية تتبنى لامركزية سياسية على المستوى الجهوي كألمانيا والنمسا وسويسرا، فإنها جاءت كتطور بنيوي، فالفيدرالية في هذه الدول هي ذات جذور تاريخية.

والمغرب إن كان يقترب في مسار تطوره القانوني من النموذج الفرنسي على مستوى اللامركزية الإدارية على الصعيد الجهوي، فهذا لم يمنع من الاستفادة من بعض التجارب الأخرى والأقرب واقعا إليه، كالتجربة الإيطالية المتسمة بنسبة عالية من الديمقراطية وسمو اللامركزية الإدارية، حيث تعتبر الجهة جماعة ترابية دستورية تتمتع بالشخصية المعنوية وينتخب السكان أجهزتها.

فالفوارق الجهوية بالمغرب تطلبت إقرار تنظيم لامركزي على مستوى الجهة وذلك بتلمس الطريق الصحيح من خلال مراعاة الخصوصيات، وبالتالي تم إيجاد نموذج يكون الأساس منه إيجاد إقلاع اقتصادي واجتماعي، والقضاء على المشاكل المطروحة مع توقع ما يمكن أن ينتج عن التجربة الجديدة من سلبيات ومساوئ.

(١) عبد الحميد لطفي " علم الاجتماع "

(٢) د. مصطفى محسن " المسألة الجهوية والديموقراطية " .

(٣) انظر الفقرة الخامسة من المبادرة المغربية حول الحكم الذاتي



